الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور الأنظمة العربية في الصدام مع الغرب

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني . امريكا

أدّت الدولة الحديثة دوراً مميزاً في أسباب الصدام بين الإسلاميين والغرب في رأي فئة كبيرة من التيار الإسلامي في العالم العربي. فقد اعتبرت الجماعات والأحزاب السياسية الإسلامية في العالم العربي ، أن الدولة العربية الحديثة هي السبب الرئيسي في حرمان الأمة الإسلامية من التطبيق الإسلامي ، وذلك عندما أخذت الدولة الحديثة بأساليب التطبيق الغربي في الجيش والإدارة والتنظيم والتعليم والحياة الاجتماعية والاقتصاد وخلاف ذلك. ومن هنا ، فقد اعتُبرت أرض الدولة العربية الحديثة أرض كفار يجب الهجرة منها ، والامتناع عن العمل فيها ، أو الدفاع عنها والانخراط في جيشها ، أو حتى الصلاة في مساجدها. (محمد محفوظ ، الذين ظُلموا: التنظيمات الإسلامية في مصر ، ص ١٠٢-١٠٤)

أوجه العلاقة بين الأنظمة العربية والغرب

وكانت مظاهر التطبيق الغربي في الإدارة العربية الحديثة، ومظاهر العلاقة الوثيقة بين الدولة العربية الحديثة والغرب تتجلّى فيما يلي:

١- وضع دساتير مدنية غير شرعية وغير دينية في معظم البلاد العربية من وجهة نظر التنظيمات الإسلامية في العالم العربي. واعتبار هذه الدساتير مستقاة من الدساتير الغربية وخاصة الفرنسية والإنجليزية والبلجيكية وغيرها. وبناء على ذلك فهي دساتير علمانية وليست دينية. وهي دساتير كفر لا تليق بحكم أمة الإسلام كما يقول التيار الإسلامي عامة.

٢- إلغاء المحاكم الشرعية، وإقامة محاكم مدنية بدلاً منها، في قسم من الدول العربية، والإبقاء على جزء من المحاكم الشرعية إلى جانب المحاكم المدنية في جزء آخر من العالم العربي، وحصر عمل المحاكم الشرعية في قضايا الزواج والميراث والطلاق والوقف وخلاف ذلك. وهذا ما يرضي الغرب ويغضب التيار الإسلامي عامة.

٣- بناء النهضة العلمية على أساس علماني وليس على أساس ديني، في معظم الدول العربية. وتدريس نظريات تتعارض مع النظرة الدينية في الخلق والإيمان كنظريات ماركس وداروين وفرويد وغيرهم. وقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حوارات وصدامات فكرية عنيفة بين دعاة تبني النظريات العلمية الحديثة كشبلي شميل واسماعيل مظهر واسماعيل أدهم وفرح أنطون وغيرهم من المثقفين المسيحيين والمسلمين وبين الأفغاني وعبده ورضا وحسين الجسر وغيرهم من التيار الإسلامي. وكانت تلك الحوارات من دواعي الصدام بين الإسلام والغرب فيما بعد.

٤- إبعاد رجال الدين والأحزاب الإسلامية عن السياسة والحكم وتسلم الختم. وهم الذين يصارعون، منذ أكثر من نصف قرن للوصول إلى الكراسي والقبض على المراسي. ولو أن جزءاً كبيراً من منطقة الخليج العربي ما زالت الأنظمة فيها تتقرب من رجال الدين وتحتضنهم، وتسمع منهم، لكنها آخر الليل لا تفعل إلا ما يجاري ويماشي المجتمع الدولي، حتى لا توصف بالمروق والانعزال.

٥- توسع الدولة الحديثة في إرسال البعثات التعليمية إلى الغرب خاصة في بداية القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. (وتقول التقارير إن عدد الطلاب السعوديين – مثالاً لا حصراً –المبتعثين إلى الخارج في الأعوام الثلاث الماضية، يفوق العشرين ألف طالب إلى مختلف جامعات العالم). ويقول التيار الإسلامي، إن هذا سبب في خلق طبقة من المستغربين من المفكرين والأدباء العرب الموالين للثقافة الغربية، والداعين إلى الأخذ بالحضارة الغربية والثقافة الغربية، وإبعاد رجال الدين عن الحكم. توظيف الدولة الحديثة بعض المفكرين العلمانيين في مناصب تعليمية وتربوية رفيعة، كما تم مثلاً مع طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) الذي عمل وزيراً للمعارف، وقبلها عميداً لكلية الآداب في جامعة القاهرة، وهو الداعية العلماني الأول في النصف الأول من القرن العشرين، والذي كان يقول بأن الإسلام لم يبدّل مصر في مجال العقل. وأن مصر تنتمي في ثقافتها إلى الغرب لا إلى الشرق. وأن مصر كانت دائماً جزءاً من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها. وقد استند طه حسين في هذا القول وفي هذه الأحكام، على حقيقة تاريخية، وهي أن مصر عرفت الفكر اليوناني منذ قرون طويلة سابقة على ظهور الإسلام - وربما كان ذلك سبباً في أن الأنبياء لم يظهروا في مصر. وكان أولى بهم أن يظهروا فيها فهي بلد التوحيد في العهد الفرعوني، وهي البلد المهيأ بحضارته ومائه وزراعته لاحتضان الدعوات الجديدة – والدليل على ذلك العثور على كتاب "نظام الأثينيين" لأرسطو في صعيد مصر مخطوطاً على ورق البردي، وهو الكتاب الذي ترجمه طه حسين في عام ١٩٢١، مما يشير إلى قوة العلاقات والروابط الثقافية بين مصر وبين اليونان. وأن دعوة طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" إلى ربط مصر بالثقافة الغربية ما هي إلا دعوة لوصل ما انفصل.

ومن الجدير بالذكر أن التيار الإسلامي بعد هذا التاريخ، جنّد مجموعة من الكتاب الإسلاميين للرد على طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" ومن هؤلاء الكتاب: سيد قطب، ساطع الحصري، زكي مبارك، كمال حسين، محمد البهي، محمد حسين، أنور الجندي، وغيرهم. وقال هؤلاء في ردهم على دعوة طه حسين بانتساب أوروبا إلى الغرب لا إلى الشرق ما خلاصته، أن طه حسين يقرر بأن الأزهر من مخلفات العهود المتأخرة المنحطة، وبأن طه حسين كاتب إباحي وجاهل، وبأنه يكرر أقوال المستشرقين، وبأنه كثير المغالطة، شديد اللدد، متخلف النظر، مضطرب الفكر، وأن ألفاظه لا تساوي قرشاً ماسحاً، ولا تصلح للتداول. وأنه أداة استعمارية تعمل على إفساد أخلاق الأمة وحل عروتها الوثقى. ومن أنه كفر بالله وبأنبيائه.(أنظر: محمود الاستانبولي وآخرون، طه حسين في ميزان العلماء والأدباء، ص١٤٣-, ٢١٠ وانظر: صادق الرافعي، تحت راية القرآن. وانظر: ما قاله محمد فريد وجدي، وشكيب ارسلان، ولطفي جمعة، والشيخ الخضر حسين في كتاب "الشهاب الراصد" وكتاب "طه حسين في ميزان العلماء والأدباء". وانظر: علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، ص١٤١)

٦- وقد اعتُبر هذا التوظيف تحدياً للتيار الإسلامي، مما أجّج النار على الفكر الغربي والحضارة الغربية ودعاتها من الكتاب والمفكرين الليبراليين العرب، الذين وصفوا من قبل بعض الجماعات الإسلامية بأنهم "تربوا في أحضان الغرب، وعششت جراثيمه الوبيئة في جماجمهم، ويدفعون أممهم دفعاً للسير على غرار الغرب" (مصطفى التواتي، نقلاً عن راشد الغنوشي، طريقنا إلى الحضارة، ص ٢٧).

٧- تبني الدولة الحديثة لبعض الخطوات العلمانية التي اتخذها كمال أتاتورك في ثورته العلمانية. ومن هذه الخطوات إلغاء المحاكم الشرعية في بعض الدول العربية، وتقليص دورها في البعض الآخر، وإلغاء حجاب المرأة في كثير من البلدان العربية، وارتداء الملابس الغربية، وغير ذلك. وهذه السلوكيات أخافت المؤسسة الدينية من العلمانية ودعاتها في العالم العربي والإسلامي، وأججت نار الصدام بين الإسلاميين والغرب باعتبار أن الغرب هو مصدر العلمانية وجذرها الأساسي.

٨- تغلغل الأفكار الأوروبية في نسغ الفكر العربي المعاصر وفي نسغ الدولة العربية الحديثة في القرن العشرين، بحيث أصبحت مرجعية المدارس النقدية والفكرية والفلسفية والاقتصادية والنظريات العلمية في الإدارة والاقتصاد والاجتماع مرجعية غربية، ولم يعد للتراث أية مرجعية ما عدا مرجعيته الأخلاقية وبعض المرجعيات في النقد الأدبي. وأحس التيار الإسلامي نحو هذا كله، بأنه قد تعرى تماماً، ولم يعد لديه من ستر غير ستر الأخلاق، يخفي به عورات المجتمع العربي.

٩- إن استعانة الدولة العربية الحديثة بالخبرات والتقنيات الغربية في مجالات الجيش والاقتصاد والتعليم والتنمية والمجالات الأخرى، يعد مظهراً رئيسياً من مظاهر اعتماد الدولة العربية الحديثة على الغرب وعلومه ومنجزاته.

١٠- استدانة الدولة العربية الحديثة مئات المليارات من الدولارات من المصارف الغربية وارتهانها كلية للغرب ولآماد طويلة، سوف يبقى علامة ورابطاً من روابط الدولة العربية الحديثة بالغرب.

١١- إن ما قامت به الدولة الحديثة من وسائل تحديثية للمجتمع لم تكن غير مظاهر سطحية خارجية شوهت –في رأي البعض من الباحثين – الحياة العربية. فقد "تم أخذ قيم الغرب السطحية من دون شعور بقيم المجتمع الأصيلة واقترن كل هذا بالظلم والفساد" كما يقول الراحل أحمد بهاء الدين (شرعية السلطة في العالم العربي، ص ١٩٣). وقد اعتقدت تيارات إسلامية سياسية وفكرية أن الغرب كان وراء هذا التحديث المشوه، كما كان وراء ظلم الحكام العرب وفسادهم، مما أجّج نار الإسلاميين ضد الغرب.

وهذا كله مما أثار – بلا شك – حقد التيار الإسلامي على الدولة العربية الحديثة وبالتالي على الغرب. وجعل الصدام بين التيار الإسلامي وبين الغرب أمراً محتماً في كل فترة تسمح بذلك. "فتطور العلاقات بين الشرق والغرب لم يكن يسمح إلا بتأصيل العداوة المستحكمة بين هذين القطبين".

دور الغرب في الصدام بين الشرق والغرب

على أن الدولة العربية الحديثة، لم تناط هي وحدها بالدور الرئيس للصدام بين الإسلام والغرب، ولكن كان للغرب دوره أيضاً في هذا الصدام. وقد تجلّى هذا الدور في المظاهر التالية:

١- القيام بتجزئة العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى، واقتسامه بين الدول الرئيسية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

٢- القيام بإيجاد كيانات سياسية عربية منفصلة ومستقلة.

٣- الوقوف في وجه التغيرات الاجتماعية، التي كان يمكن لها أن تحدث في العالم العربي.

٤- قيام السياسة الغربية في العالم العربي على أساس الاضطهاد الاجتماعي وذلك بتقوية الاختلافات والنزاعات الإثنية والدينية، وتعزيز الانفصالية الإقليمية، ودعم الفئات الاجتماعية المحافظة والرجعية، وتوطيد التمايز الطبقي والاجتماعي، والمساهمة في تعزيز السلطات السياسية العربية الجائرة والمستبدة، ومنح الإقطاعيين الكبار الامتيازات المختلفة.

٥- السيطرة على الناحية الاقتصادية وعدم تمكين رأس المال الوطني من النمو والتحرك والازدهار.

٦- قيام الدولة الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية باضطهاد المسلمين والتضييق على الإسلام. فمن المعروف لدى التيار الإسلامي في الفكر العربي المعاصر أن الماركسية أنكرت الأديان. وأطلقت على الدين "أفيون الشعوب". ولكن كان للماركسيين العرب – ومنهم فؤاد زكريا – وجهة نظر مختلفة فيما قصد إليه ماركس من إطلاق عبارة "أفيون الشعوب" على الأديان السماوية الثلاثة. ففي حين اعتبر التيار الإسلامي أن "أفيون الشعوب" تعني أن الأديان تخدر أتباعها بالأمل في الآخرة فلا يطالبون الإنصاف ولا النعيم في هذه الدنيا، قال زكريا إن هذه العبارة وردت في كتاب "مقدمة لنقد فلسفة الحق أو القانون عند هيجل" وهي من كتابات ماركس المبكرة، وقال فيها ماركس: "إن الدين هو زفرة المخلوق المضطهد وهو بمثابة القلب في عالم بلا قلب. والروح في أوضاع خلت من الروح. إنه أفيون الشعوب". ويقول زكريا بأن ماركس لم يقل هذه العبارة في سياق التحامل على الأديان أو التشنيع بها، بل في سياق يعد فيه الدين تعويضاً للانسان عما فقده في العالم الفعلي المحيط به، وتخفيفاً لما يعانيه من بؤس. وأن الدين في هذا هو عزاء لانسان مطحون. وأن التيار الإسلامي قد استغل هذا القول، في أن فسّر هذه المقولة على أساس أن ماركس قصد بها أن الدين ضار للشعوب، مثله مثل الأفيون. (انظر: فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، ص٢٠٣، ٢٠٤).

وقد كان لبعض المفكرين في القرن العشرين من التيار الإسلامي المستنير والمتشدد على السواء الدور الأكبر في تنفير المسلمين من الغرب عن طريق إبراز ما تقوم به الكتلة الشرقية الشيوعية في أوروبا من امتهان للإسلام والمسلمين. وقد كان للماركسيين العرب رأي مخالف لهذا. فهم يرون أن "الإسلام كان دين إيمان وروحانية من جهة، ومن جهة أخرى كان طيلة عشرة قرون خلت درعاً ثقافية في مواجهة العدوان المتلاحق من أوروبا والغرب". كما يرون أن الصدام قائم بين الإسلام وأوروبا الغربية فقط. وأنه "لم يعد أي تناقض بين التحرير الوطني والاشتراكية والإسلام. وأنه من المستحيل استبعاد الإسلام السياسي المعاصر. وأن الإسلام حليف كل القوى الاشتراكية في العالم منذ ثورة أكتوبر البلشفية في عام ١٩١٧". (أنظر: أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، ص١١٨،١١٩).

٧- وإن "الشيوعية قد تصبر على المسيحية، ولا تطيق الصبر على الإسلام إلا ريثما تتحفز له وتغل أيدي أتباعه من المقاومة. وأن المسلمين في حوزة الشيوعية قد حرمت عليهم كل رابطة يرتبطون بها غير قيود الحكم الروسي" كما يقول عباس محمود العقاد (المذاهب الهدامة، ص ٧٤، ٧٥). وقد كان لهذا كله رد فعل عنيف عند التيار الإسلامي من يمين ويسار وساهم في الصدام المحتمل بين الغرب والإسلام. في حين أكد بعض المفكرين الإسلاميين كعباس محمود العقاد، "أن الحرب بين الإسلام والغرب هي حرب حياة أو موت وقد عاش الإسلام وماتت عداوات كثيرة ناصبته الحرب منذ مئات السنين. وسيعيش الإسلام مئات السنين والشيوعية وأمثالها في خبر كان" (المذاهب الهدامة، ص ٧٦).

وفعلاً فقد صدقت الرؤيا، وعاش الإسلام، وأصبحت الشيوعية فعلاً في خبر كان منذ عام ١٩٩١، وكأن العقاد كان يقرأ المستقبل قراءة الرائي المتنبيء النافذ.

أسئلة الخبثاء

ولكن السؤال الذي يطلقه بعض الخبثاء هو:

هل كان ذلك بفضل قوة الإسلام، أم بفضل ضعف الشيوعية، وديكتاتوريتها العاتية، واقتصادها المنهار، وفسادها الإداري المستشري؟ ولماذا لم ينطبق هذا الانهيار – نتيجة لقوة الإسلام – على النظام الرأسمالي الغربي، العدو الآخر للإسلام، في رأي التيار الإسلامي؟

مقومات الأمن الغذائي في العراق

(٢-١)

عماد علو
باحث

تشير الدلائل اليوم إلى أن شعوب العالم والفقيرة منها بالذات على أبواب أزمة غذائية خطيرة تنعشها الزيادة المستمرة في الاعتماد على المصادر الخارجية لسد العجز في ميزانها الغذائي. ولا تقتصر الأزمة على سلعة غذائية محددة وإنما تشمل مجموعة كبيرة من السلع الغذائية الأساسية وعلى رأسها الحبوب التي تمثل الركيزة الأساسية للاستهلاك الغذائي في العراق. وتنصب المشكلة في هذه المعاناة من عدم الاطمئنان إلى استمرار توفر مواد الاستهلاك الغذائي الأساسية وعدم زيادتها بالمعدلات المطلوبة لتغطية حاجات النمو السكاني، الأمر الذي دعا منظمة الغذاء والزراعة الدولية الفاو .F.A.O إلى عقد قمة دولية مطلع حزيران الجاري في مقرها في العاصمة الايطالية روما حضرها الأمين العام للأمم المتحدة و(٤٠) رئيس دولة لمناقشة الأزمة الغذائية الحالية أسبابها وتداعياتها.

فلقد أدى استيراد المواد الغذائية بمعدلات نمو متزايدة إلى هزة قوية أصابت الاقتصاد الزراعي والأمن الغذائي للعديد من الدول النامية والفقيرة ومنها دول الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لقصور الطاقة الإنتاجية الزراعية عن تأمين حاجات الاستهلاك وبسبب السياسات التي اتبعتها القوى الكبرى الطامعة في السيطرة والهيمنة على تلك البلدان، الأمر الذي جعل من عملية تأمين الغذاء واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه العديد من الدول النامية والفقيرة، وتجعلها عرضة للضغوطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية وبما يتناقض مع مصالحها الحقيقية، ومن ابرز الأمثلة الحية على هذه الحالة هو العراق،الذي تشير الدلائل الراهنة إلى حقيقة راهنة ومثيرة للدهشة والأسى في آن واحد، وهي تحول العراق بالرغم من الوفرة النسبية في موارده الأرضية والبشرية والمالية، من بلد شبه مكتفٍ غذائيا في مطلع السبعينيات إلى إحدى أكثر البلدان عجزا اليوم، حيث اهتز التوازن بين إنتاج الغذاء محليا والطلب عليه وتفاقم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى هذه اللحظة. إن النتائج السلبية لأزمة الغذاء التي تتجه نحو التفاقم خصوصا في بلدان الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق، خطيرة جدا وهي تنعكس بشكل مباشر على الميادين الاقتصادية والصحية والسياسية والاجتماعية والإستراتيجية، للدول التي تعانيها، وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في هذه الدراسة الموجزة.

إن التضييق على حاجات الإنسان الغذائية هو بمثابة اعتداء على الحياة نفسها، وهذا ما لمسه وعاناه الشعب العراقي أثناء الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم. ومن هنا حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على أي ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الحيوية وردود فعلها التي لن تكون خالية من الغضب بطبيعة الحال. وإذا عدنا إلى مقولة (من لا يملك قوته لا يملك إرادته) نرى أن هذه المقولة لم تكن اصدق وابلغ مما عليه من الحال الذي نحن عليه اليوم، فالعلاقة بين الغذاء وثمنه السياسي يدفعه العراقيون دماء كل يوم وقد استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بشكل واضح ومتميز ملفت للنظر استحقت عليه احتلاله منذ سنتين إن لم يكن في الواقع والحقيقة منذ عام ١٩٩٠, إن استمرار العجز الغذائي في العراق واحتمال استمراره واستفحاله مستقبلا في ظل الظروف المعقدة التي يعانيها المجتمع العراقي يفرض طرح السؤال الجوهري القديم الجديد:ما العمل؟هل من بدائل أو خيارات أخرى ملائمة؟ وما هي؟...إن الموارد الزراعية الأرضية والمالية والبشرية من جهة والمعطيات الموضوعية الأخرى من توقع ازدياد تكاليف وصعوبات الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية مستقبلا، كل ذلك يحصر الجواب في خيار واحد لا بديل عنه في نظرنا وهو تنظير وتبني إستراتيجية تنموية زراعية إنتاجية مستقلة اقتصاديا وسياسيا ومستندة إلى التخطيط المرن والفعال ومعتمدة على النفس وعلى تنمية بشرية مطردة وعادلة اجتماعيا متجددة تقنيا وحريصة بيئيا.

إن حق الإنسان في التنمية الذاتية المستقلة هو جزء من الحقوق الأساسية والمشروعة، أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ١٢٨٤١\ بتاريخ ١٩٨٦\١٢\(إعلان حق التنمية) وهو حق لامناص للعراقيين من التمسك به وممارسته، لضمان حماية موارد العراق والقبض على أو استرجاع المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف على إرادة العراقيين السياسية الحرة الواعية والمصممة، وعلى سيادة القرار السياسي الإنتاجي الاجتماعي السليم الذي يشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية بل والى عالم النهضة الشاملة بأبعادها المختلفة، لاسيما وان العراق بلد تتوافر فيه مقومات الأمن الغذائي كافة.

الحكومة والتأييد

د. مراد ادريس
كاتب

بعد قيام الحكومة بعمليات تطهير في الجنوب والشمال واندحار عصابات الاجرام في بغداد تحققت نسبة عالية من التأييد الشعبي للعملية السياسية وبات من الواضح ان مرحلة تنظيمية جديدة تأخذ مسارها في العراق تتمثل في بناء دولة متكاملة وبمعايير دستورية.

التحسن الامني أوجد مناخاً طبيعياً لعمل جديد وأوجد الأمل في تجاوز اشكالات كبيرة تعصف بالحياة الاجتماعية في البلاد الامر الذي يضع الحكومة مجددا امام تحديات بالغة التعقيد فانحسار العنف ليس نهاية المطاف كما ان استكمال العملية السياسية لا يرتبط بالعنصر الأمني وحده وانما يتحقق في حشد المزيد من التأييد الشعبي وهذا يتطلب معالجات واقعية لمرحلة العنف السابقة التي عصفت بالشارع العراقي وهشمت نسيجه وعطلت قدراته.

ان كسب المزيد من التفاعل الشعبي يتطلب من الحكومة ضرورة العمل على إعادة تأهيل الطاقة البشرية وهذا يتطلب أولاً توفير فرص عمل وإعادة إعمار البنى التحتية ووقف الهجرة والاهتمام بالتعليم وتنفيذ برنامج حكومي وفق خطوات حثيثة وصارمة.

لاشك ان تحسنا ملحوظا طرأ لصالح فكرة العراق الموحد وهذا يعد نقلة مهمة في ظل الانقسامات التي أوجدها التردي الأمني طوال خمس سنوات. الحكومة الآن أقوى وهي تمثل الجميع كما ان مراهنات سقوط التشكيلة الحكومية باتت الآن من الماضي وهذا كله يصب في مصلحة إعادة البناء وتحصيل المزيد من التحسن والاستقرار.

النشاط الحكومي المتصاعد يحتاج بالتأكيد الى سند وهنا يأتي الدور الأكبر للبرلمان حيث ان القوى المنتخبة معنية بتذليل الصعاب وإزاحة ما من شأنه عرقلة العملية السياسية فضلا عن تحقيق المكاسب لأبناء الشعب. إن إنهاء القضايا العالقة وبأسرع وقت هو عامل مهم في استقرار البلاد ويعد نقطة التحول الكبرى فما معنى ان نحقق نصرا على المستوى الامني ولا نعمل على تحقيق التشريعات الضامنة للاستقرار. ان نقاط الخلاف الدستورية والمشاريع المعطلة هي ادوات زعزعة وخلخلة وعلى البرلمانيين العمل بجهد مضاعف من اجل التوافق مع الادارة الحكومية لتحقيق الدعم.

ان المحافظة على المكاسب الجديدة تتطلب إضافة الى الدعم الشعبي توحيد الصف السياسي باتجاه الممارسة الديمقراطية فالحكومة تحتاج الى تأييد شامل وهذا التأييد يعمل بمعيار الديمقراطية بمعنى ان نطور مفهوم المعارضة ونجعله يأخذ بالاعتبار المصلحة العليا للبلاد لا أن نحول المعارضة الى حرب سياسية هدامة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com